توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية

Trends and development mechanisms of food industries

قـش فائزة[1]

عبد الحميد مهري-جامعة قسنطينة 2

faiza.gueche@univ-constantine2.dz

تاريخ الإرسال:2018/06/11 تاريخ القبول:2018/06/17 تاريخ النشر: 2019/06/03

ملخص

نهدف من خلال هذا البحث تسليط الضوء على الصناعات الغذائية كأحد أهم الأنشطة الاقتصادية عالميا، وأهم الفاعلين في الصناعات الغذائية في إطار النظام الغذائي المعاصر، ثم التطرق إلى محركات تطويرها في ظل توجهاتها الحالية، وقد خلصنا من خلال دراستنا أن الصناعات الغذائية تعتبر العصب الحيوي للنظام الغذائي المعاصر، وتكمن ديناميكيتها في عناصر حلقاتها من المنبع إلى المصب، ويتطلب تطويرها مجموعة من العوامل أهمها الابتكار والتغير التكنولوجي، كفاءة اللوجستيك، تسيير التموين، ونجاعة سياسات الصناعات الغذائية.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية، النظام الغذائي المعاصر، التوجهات، محركات التطوير.

تصنيف JEL: L66

Abstract

The aim of this research is to highlight the food industries as one of the most important economic activities and food industries development mechanisms in light of current trends, We concluded our study that food industries plays a significant role in the contemporary food system, its development requires a set development mechanisms such as: the innovation and technological change, logistics efficiency, supply management, and the efficiency of policies.

Key words: food industries, contemporary food system, trends, development mechanisms.

JEL Classification : L66

[1] **المؤلف المرسل**: قش فايزة faiza.gueche@univ-constantine2.dz

مقدمة:

لا يزال النظام الغذائي يعتبر تحديا في القائمة الأولى للمجتمعات البشـــرية، حيث فعالية وجودة وظيفة النظام الغذائي تنعكس على رفاهية ووجود المجتمعات، يعد النظام الغذائي المعاصـــر l'Agro-industrielle"التصـــنيع الزراعي" نظاما معقدا لأنه يجمع ملايين المنتجين والمســـتهلكين حول مواد حية والتي لها تأثير على صحة الانسان، فهو حاليا يعتبر نظاما مصنعا ومركزا وممولا كليا وهو في طريقه إلى ما يســـمى "عولمة الغذاء"، وهذا في الدول ذات الدخل المرتفع وهو يتســـرب بسرعة إلى الدول الناشئة وحتى الدول النامية.

تلعب الصـــناعات الغذائية دورا هاما في الأنظمة الغذائية، بســـبب موقعها في واجهة منبع الزراعة، فلا يمكن الاستغناء عنها في انتاج أساسيات غذاء المجتمعات. وتمثل الصناعات الغذائية أحد أهم الأنشـطة الاقتصـادية عالميا سـواء من حيث الحجم أو من حيث الأهمية الاسـتراتيجية، حيث توجد حوالي 600.000 مؤسـســة توظف حوالي 20مليون شـخص، كما تعتبر الصـــناعات الغذائية في العديد من الدول القطاع الصـــناعي الأكثر أهمية، حيث نجد في المتوســـط 70بالمئة من المنتجات الزراعية يتم تحويلها عن طريق قطاع الصناعات الغذائية.

يلعب هذا القطاع خاصـــة في الدول المتقدمة دورا مهيمنا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا، كما أنه يعرف نموا متزايدا في الدول الناشـــئة (كالبرازيل مثلا)، وتســـعى الشـركات الكبرى والدول والمنظمات الزراعية جاهدة من أجل تحقيق اسـتقلاليتها تجاه الأسـواق الخارجية للمواد الغذائية.

تواجه شعبة الصناعات الغذائية في العالم تحديا كبيرا يتمثل في تغذية تسعة مليار شخص في حدود ســنة 2050، مع ارتفاع مســتوى معيشــة الأفراد في الدول الناشــئة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الجودة. تكمن تحديات شعبة الصناعات الغذائية على مستوى حلقات سلسلتها، فمن حلقة المنبع قطاع الزراعة الذي بدوره يواجه حاليا عدة تحديات فبالإضافة إلى مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء، يكثر الطلب على الزراعة بشـــدة في قطاع الطاقة (الوقود الحيوي) والكيمياء المتجددة، أما على مستوى حلقة المصب التوزيع والاطعام فيشهد العالم منذ حوالي خمسون سنة، صـعود قوي لظاهرة التوزيع الكبير الذي تسـيطر عليه كبار الشـركات العالمية، في ظل ظهور أنماط جديدة للاستهلاك.

1-إشـكالية الدراسـة: تبرز إشـكالية الدراسـة في جملة التحديات التي تواجه الصـناعات الغذائية التي أهمها تغذية سكان العالم بتوفير منتجات غذائية آمنة للمستهلكين، مع حفاظها على

أهميتها الاستراتيجية ضمن الأنشطة الاقتصادية، ويتوجب ذلك التركيز على أهم محركات التطوير في ظل التوجهات الحالية للصناعات الغذائية.

بناء على ما سبق، ستحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي محركات تطوير الصناعات الغذائية في ظل توجهاتها الحالية؟

وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

-ما هي المكانة التي تحتلها الصناعات الغذائية في النظام الغذائي المعاصر؟

-ما هي أهم التطورات التي شهدتها الصناعات الغذائية؟

-ما هي أبرز محركات تطوير الصناعات الغذائية؟

2-فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة والتساؤلات الفرعية، قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات التالية:

-تعد الصناعات الغذائية العصب الحيوي للنظام الغذائي المعاصر.

-لا تفرض التوجهات الحالية للصناعات الغذائية تطوير هذه الأخيرة في اطار معولم.

-لتطوير الصناعات الغذائية يجب تحديد العناصر المحركة للتغيير على مستوى حلقات المنبع والمصب.

3-أهداف الدراسة: اعتمادا على كل ما سبق تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-التطرق إلى الإطار النظري والتحليلي للصناعات الغذائية.

-محاولة إعطاء صورة عامة عن التوجهات الحالية للصناعات الغذائية في إطار النظام الغذائي المعاصر.

-تسليط الضوء على أهم محركات تطوير الصناعات الغذائية.

4-أهمية الدراسة: تكتسي الصناعات الغذائية أهمية بالغة، فهي تمثل أهم الأنشطة الاقتصادية عالميا، من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفير منتجات غذائية بالجودة المطلوبة استجابة لطلبات المستهلكين.

5-منهجية الدراسة: لبلوغ الأهداف المرجوة والإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة، اعتمدنا المنهج التاريخي لوصف تاريخ تطور الصناعات الغذائية، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لتحليل التوجهات الحالية للصناعات الغذائية ومحركات تطويرها.

6-خطة الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري والتحليلي للصناعات الغذائية.

المحور الثاني: توجهات الصناعات الغذائية.

المحور الثالث: محركات تطوير الصناعات الغذائية.

المحور الأول: الإطار النظري والتحليلي للصناعات الغذائية

1. التطور التاريخي للصناعات الغذائية: ظهرت الصناعات الغذائية في القديم مع ظهور الزراعة التي ترجع إلى العصر الحجري الحديث la néolithique وهذا منذ حوالي احدى عشرة آلاف سنة، أما فيما يخص الصناعات الغذائية بوضعها الحالي المعاصر فقد ظهرت مؤخرا أي في القرن 19م مع تطور الثورة الصناعية، ومع ظهور الابتكارات التقنية أهمها: طريقة التعقيم الحراري كطريقة للحفظ التي كانت على يد الفرنسي Nicolas Appert 1802[1].

وظهرت صناعة التصبير خلال الحرب الأهلية 1869 في الو،م،أ وساهمت الآلة في صناعة العلب حيث انتقل الإنتاج من 2500 علبة إلى 20.000 علبة في اليوم، وفي سنة 1900 تطورت صناعة اللحوم وانتقلت عبر المحيط الأطلسي عن طريق التبريد والنقل الميكانيكي[2]. وفي نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م، ظهرت الشركات الغذائية الكبرى التي أصبحت متعددة الجنسيات (Nestlé في سويسرا، Unilever في هولندا، Corn Product Company في الو.م.أ، Liebigفي ألمانيا...)، لكن لم يصاحبها تطور في هياكل السوق إلا بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة تطور المدن وتراكم رأس المال، زيادة الأجور، وتطور الاستهلاك.

تميزت الفترة ما بين 1945-1975 أو ما يعرف بالثلاثون المجيدة التي عاشتها غالبية الدول المتقدمة، بقفزة نوعية في الصناعات الغذائية مع تكثيف دور الكيمياء وتطوير العتاد الفلاحي، وكذلك توزيع شبكة نقل التبريد، بالإضافة إلى ظهور التوزيع الكبير، دون أن ننسى في فترة الستينيات ظهور ما يسمى صناعة الاطعام الجماعي، ثم انتشار الاطعام في محطات الطرقات السريعة[3]. منذ السبعينيات أدى التنوع في المسارات التكنولوجية والتدويل إلى تسريع السباق نحو الابتكار في الصناعات الغذائية، وما ساعد ذلك كثافة رأس المال التي تميزت بها هذه الفترة، فتضاعفت الإنتاجية في أغلب فروع الصناعات الغذائية نتيجة استعمال الآلات والالكترونيات التي قلصت من مدة الإنتاج، كما مس الابتكار جذور العمليات الإنتاجية مثل: تكسير الحليب Cracking، تجميد عجينة الخبز، تجفيف القهوة بالتجميد أو "التجفيد" lyophilisation، وفي المقابل تطورت أساليب التخزين والتغليف التي لها دور في جودة المنتوج[4].

2. إشكالية مصطلح الصناعات الغذائية: نشير في البداية إلى أن مفهوم الصناعات الغذائية يفتقر للأدبيات الأكاديمية، كما أنه يحمل العديد من التعقيدات التي ترجع لطبيعة الصناعات الغذائية. في سنة 1956 أطلق لأول مرة Goldberg من جامعة

هارفاد في الو،م،أ مصطلح Agri busines في المجال الزراعي الغذائي، ثم توصل مع زميله Davis 1957إلى تعريف هذا المصطلح الذي هو لقاء الزراعة مع كل الأنشطة التي توجد على مستوى المنبع والمصب: إنتاج وتوزيع الأسمدة، البذور، المبيدات، تموين المواد الزراعية، العمليات الإنتاجية للزراعة، التخزين، التحويل والتوزيع... [5]، أما المصطلح العلمي "الزراعي الغذائيl'agroalimentaire" فقد أطلقه Louis Malassis في الستينيات في فرنسا، الذي أوضح التعقيدات التي تدور حول مصطلح الصناعات الغذائية، التي ترجع إلى طبيعة المنتجات المعقدة، فالصناعات الغذائية تنطلق من عدة مواد أولية وتمر بعدد لامتناهي من المعالجات والتوليفات المختلفة، وكذلك طرق الحفظ تختلف من منتوج إلى أخر[6].

وبالرغم من أنها مزيج من الأنشطة غير المتجانسة، ولكن كلها تلتقي في نقطة الاستهلاك الغذائي، وتتوقف الصناعات الغذائية على تنوع علاقاتها مع المنبع(الزراعة) والمصب(التوزيع–الاستهلاك) وعلى حركية تنافسيتها[7]. يطلق Louis Malassis مصطلح الصناعات الغذائية على كل الصناعات التي تعتمد في انتاجها على 50 بالمئة وأكثر من سلع وسيطة آتية من الزراعة كصناعة اللحوم، الحليب، الحبوب، السكر، الدهون وغيرها، إلا أنه هناك بعض الصناعات التي يكون اعتمادها على مصدر الزراعة أقل من المصادر الأخرى مثل صناعة المشروبات[8].

3.الصناعات الغذائية في قلب النظام الغذائي: وجدت الصناعات الغذائية في علم الاقتصاد الزراعي الغذائيl'économie agroalimentaire حقلا خصبا وصرحا نظريا، إذ يهتم هذا الأخير بدراسة مجموعة الأنشطة التي تصب في وظيفة التغذية، ويهتم أيضا بتكوين وتطوير نماذج الاستهلاك، الانتاج، التحويل والتوزيع، ودراسة العلاقة بين نماذج الاستهلاك والانتاج[9]. كما يهتم بدراسة النظام الغذائيle système alimentaireبمختلف عناصره منها الشعبة الزراعية الغذائيةla filière agroalimentaire، لما لها من أهمية بالغة خاصة مع التطورات التي أحدثتها ظاهرة العولمة.

النظام الغذائي حسب كل من Malassisو Rastoinو Ghersi " هو شبكة متداخلة من الفاعلين (المؤسسات، الهيئات المالية، المنظمات الحكومية) متواجدة في فضاء جغرافي ما (محلي، إقليمي، دولي) وتساهم هذه الشبكة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في خلق تدفقات السلع والخدمات الموجهة لإشباع الحاجيات الغذائية لمجموعة أو عدة مجموعات من المستهلكين المحليين

أو خارج المنطقة موضوع الدراسة"[10]. ويبين الشكل رقم(01) النظام الغذائي بتسع أقسام للأنشطة منها الصناعات الغذائية.

الشكل 01: أقسام أنشطة النظام الغذائي

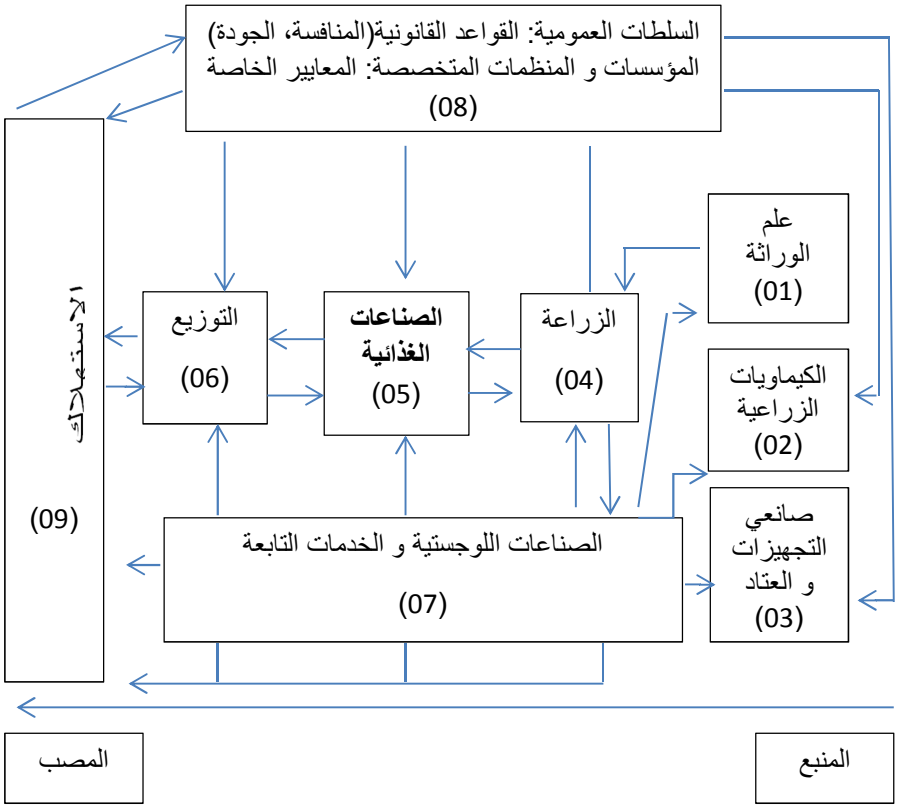

المصدر: Jean-LouisRastoin, Gérard Ghersi, le système alimentaire mondial, op cit, p :19

تعد الصناعات الغذائية (الحيوانية، النباتية، صناعة الأكلات الجاهزة) من الأنظمة الفرعية للنظام الغذائي، هذا النظام الذي يطلق عليه حاليا بالنظام الغذائي المعاصر l'Agro-industrielle التصنيع الزراعي، الذي تطور منذ أكثر من نصف قرن مع تعميم الاستهلاك الصناعي (التصنيع والتقييس بكميات كبيرة) وسلوك الاستهلاك الواسع، الذي وسع من شعبة الصناعات الغذائية. ويتميز النظام الغذائي المعاصر بأنه نظام مكثف intensif تتضح هذه الميزة من خلال مثال عن المردودات التقنية على مستوى ثلاث حالات: في الهكتار الواحد للزراعة أو في المتر المربع للمصنع أو في محلات السوبر ماركت، فهي جد عالية من حيث الصناعة الغذائية،

أو التوزيع أو عدد العمال فمثلا ينتج الهكتار الواحد المروي 20طن من الذرة، ويعطي واحد متر مربع من المصنع 150000 علبة جبن معقم يوميا، ويساهم أجير في صناعة الزيوت في المتوسط برقم أعمال أكثر من 800000 أورو في السنة، وهو نظام مركز concentré أي عدد قليل من الشركات المتعددة الجنسيات تسيطر على أكثر من ثلثي رقم أعمال الصناعات الغذائية، وهو نظام ممول financiarisé حيث أن أغلب المؤسسات الرائدة في التصنيع الزراعي مالكة لحصص في البورصات، وهو نظام في طريقه للعولمة en voie de globalisation حيث منذ نصف قرن ارتفعت المبادلات الدولية للمواد الغذائية ضعفين أكثر من الإنتاج[11].

وفي هذا الإطار ومن المقاربات الحديثة في الحقل الزراعي الغذائي لتحليل شعب الصناعات الغذائية مقاربة السلسلة الكلية للقيم (Gary Gereffi) la chaîne globale de valeur التي تتماشى مع ظاهرة عولمة الصناعات الغذائية، نظرا لطبيعة شعبة الصناعات الغذائية التي تتميز بالتعقيد فهي تتطلب تحليل متعدد الاختصاصات، تعرف بأنها سلسلة من الأنشطة المتتالية التي ينتقل عبرها المنتوج، هذه السلسلة من الأنشطة تحمل للمنتوج قيمة مضافة أكثر من كل نشاط على حدى. يسمح تحليل سلسلة القيم للمؤسسات أو الفاعلين أو متخذي القرار بفهم أي مرحلة من مراحل المنتوج تخلق قيمة وأي مرحلة لا تخلق قيمة، ويعتبر هذا التحليل كنموذج للمؤسسات أو الأشخاص لمعرفة وضعيتهم الاقتصادية[12].

المحور الثاني: توجهات الصناعات الغذائية

1.صورة عامة عن الصناعات الغذائية في العالم: تتميز حاليا شعبة الصناعات الغذائية على المستوى العالمي بالتركز والعولمة على مستويات الانتاج والتوزيع، وبالتخصص على مستوى الاستهلاك والسلوكيات الفردية، وهذا يتضح جليا من خلال تركيبة هيكل القطاع الغذائي في العالم، فهو هيكل ثنائي فمن جهة يوجد تعايش الشركات الكبرى متعددة الجنسيات التي تسيطر على الانتاج والتوزيع، ومن جهة أخرى تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة وفي الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية وخدمات الاطعام على المستوى الإقليمي والمحلي. ويتمثل المستوى العالي للتركز في نسبة الشركات الكبرى التي تمثل 3.5بالمئة من مجموع المؤسسات وتحتل 85بالمئة من حصة السوق، في حين تمثل نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 88بالمئة من مجموع المؤسسات إلا أن حصتها في السوق أقل من 3بالمئة. تسيطر الشركات الكبرى متعددة الجنسيات الأمريكية ومنها الأوروبية وبعض الشركات البرازيلية (التي برزت خلال السنوات الأخيرة) على الأسواق العالمية وتحقق الشركات المئة الأولى ثلث رقم الأعمال العالمي

للصـــناعات الغذائية. هذه الشـــركات تولي اهتماما بالغا للمنتجات ذات الاســـتهلاك الواســـع(مشـــتقات الحليب، الســـكر، المشـــروبات، منتجات الاســـتهلاك ما بين الوجبات le grignotage) كما تركز على التسويق والتكنولوجيا [13]، كما هي موضحة في الجدول الموالي.

الجدول 01: تصنيف الشركات الخمسة عشر الأولى في العالم للصناعات الغذائية لسنة 2012.

الوحدة: مليار دولار أمريكي

الرقم	اسم الشركة	الجنسية	رقم الأعمال	النشاط
1	Nestlé	سويسرا	99مليار دولار	منوع
2	Coca-Cola	الو.م.أ	70 مليار دولار	مشروبات غير كحولية
3	Pepsi Co	الو.م.أ	66 مليار دولار	مشروبات غير كحولية
4	Binge	برمودا	57 مليار دولار	تجارة
5	Cargill	الو.م.أ	55 مليار دولار	تجارة
6	AB inbev	بلجيكا	51 مليار دولار	مشروبات كحولية
7	Wilmar	سنغافورة	44 مليار دولار	تجارة فلاحية
8	AD Midland	الو.م.أ	44 مليار دولار	تجارة
9	JBS	البرازيل	43 مليار دولار	لحوم
10	Mondelez	الو.م.أ	35 مليار دولار	سكريات
11	TysonFood	الو.م.أ	33 مليار دولار	لحوم
12	Mars	الو.م.أ	33 مليار دولار	سكريات
13	Danone	فرنسا	27 مليار دولار	منتجات الحليب،بسكويت، مياه
14	Heineken	هولندا	22 مليار دولار	مشروبات كحولية
15	Lactalis	فرنسا	20 مليار دولار	منتجات الحليب

المصـــدر: Gabriel Hassen, industries agroalimentaires la montée des émergeants revue Alternatives internationale, Hors-série n° 15, mai 2014, p :48

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن شركة Nestlé السويسرية احتلت الرتبة الأولى برقم أعمال 99مليار دولار، تلتها شـــركة Coca-cola الأمريكية برقم أعمال70مليار دولار، ثم شـــركة Pepsi-Co الأمريكية برقم أعمال 66 مليار دولار.

تواجه حاليا شـــعبة الصـــناعات الغذائية في العالم تحديا كبيرا يتمثل في تغذية تســـعة مليار شـــخص في حدود ســـنة 2050، مع زيادة الطلب على الجودة نتيجة ارتفاع مســـتوى معيشـــة الأفراد

في الدول الناشئة. وتكمن تحديات شعبة الصناعات الغذائية على مستوى حلقات سلسلتها، فعلى مستوى حلقة المنبع قطاع الزراعة الذي بدوره يواجه حاليا عدة تحديات فبالإضافة إلى مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء، يكثر الطلب على الزراعة بشدة في قطاع الطاقة (الوقود الحيوي) والكيمياء المتجددة مع الأخذ بعين الاعتبار تحديات مجتمعية أخرى كالتنوع البيئي، جودة المياه وغيرها. أما على مستوى حلقة المصب التوزيع و الاطعام فيشهد العالم منذ حوالي خمسون سنة، صعود قوي لظاهرة التوزيع الكبير الذي تسيطر عليه كل من شركةWal-Mart الأمريكية وبعض الشركات الأوربية مثل Carrefour، Tesco،Métro. وفي هذا الاطار تتميز طبيعة الروابط التجارية بين أقلية كبار الموزعين مع كثرة الصناعات الغذائية غالبا بالتوتر، وميل الكفة للموزعين على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما عرف النصف الثاني من القرن العشرين، تطور للسلاسل العالمية الكبرى للإطعام مثل McDonald's، KFC، Sodexo، التي ساهمت بتواجدها الكبير في عولمة المنتجات، وأثرت على الشعب الانتاجية بقوتها الشرائية[14].

2. **تدويل الصناعات الغذائية:** أهم الفاعلين الأساسيين في عملية تدويل الصناعات الغذائية هم الشركات المتعددة الجنسيات واستراتيجياتها، فهي إما تكون لها القدرة على الاستباق (في الأحسن)، أو التكيف (في الأسوأ) مع التغيرات والتطورات الصناعية وشروط العمل في القطاعات الانتاجية التي تزاول فيها وظيفتها، هذه العلاقة المزدوجة نجدها في قلب الديناميكية الصناعية. تنعكس الطبيعة غير المتجانسة للصناعات الغذائية على عملية التدويل ولذلك تتطلب هذه الأخيرة مراعاة بعض المعايير منها معايير تتعلق بخصائص المنتجات، ومواقع مناطق الاستهلاك، ومواقع مناطق الإنتاج[15]. تحاول الشركات المتعددة الجنسيات التصدي للعوائق التي تواجهها خلال عملية التدويل كالمنافسة الحادة وتطور اتجاه الطلب ومتطلبات التوزيع الكبير بتطبيق مجموعة من الاستراتيجيات وهي:

-الاستراتيجيات العملياتية: وهي القرارات التي تتعلق بالأنشطة و مكوناتها: اختيار التكنولوجيا، سياسة الأسعار...، وتنقسم إلى: استراتيجية التنافسية وتكون إما بالتحكم في التكاليف أو بتنويع المنتجات (ما قامت به كل من Nestlé وUnilever)، واستراتيجية الابتكار والاتصال وهذا لتتبع تغيرات الطلب، ولاستباقها عن طريق سياسة الاتصال المناسبة والاستراتيجيات التوسعية.

-الاستراتيجيات الهيكلية: وهي القرارات التي تتعلق بالمستثمرين، حل الشركات، اندماجها...، أي تركز الشركات على النمو واقامة شراكات في الدولة المعنية التي تساعدها على التأقلم مع هياكل السوق، الهيئات، وثقافة الدولة المعنية[16].

3. هيمنة الدول الغنية وصعود قوي للدول الناشئة: يتضح حجم وقوة الشركات المتعددة الجنسيات ومدى سيطرتها على السوق العالمية من خلال الأرقام التي تحققها سواء من حيث العمالة أو رقم الأعمال المحقق أو عدد الفروع في مختلف بلدان العالم، ويوضح الشكل رقم (02) تطور قيمة انتاج الصناعات الغذائية في العالم في الفترة بين 2005 و2012 [17].

الشكل 2: تطور قيمة انتاج الصناعات الغذائية في العالم في الفترة بين 2005 و2012

الوحدة: مليار دولار أمريكي

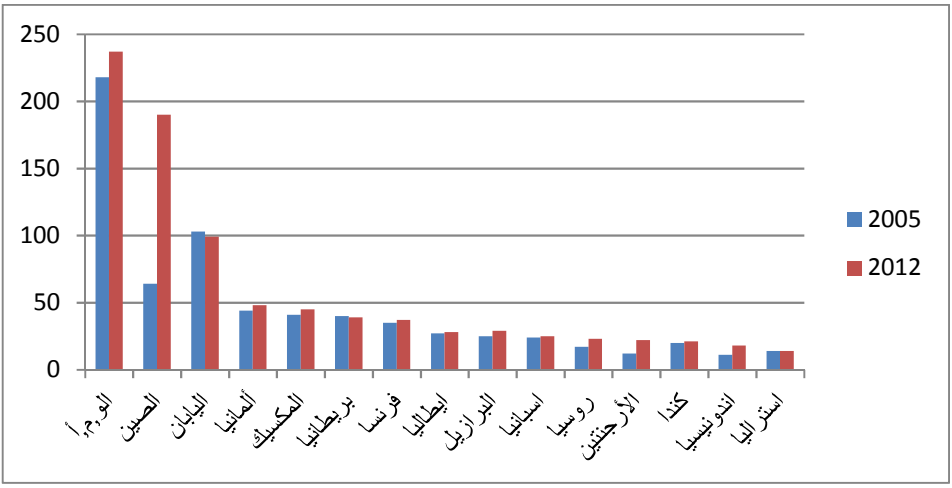

المصـــــــدر: Gabriel Hassen, industries agroalimentaires, la montée des émergeants, revue Alternatives internationale, Hors-série n° 15, mai 2014, p :46

خلال السنوات الأخيرة واجهت العديد من الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات لمجموعة من البلدان (الو.م.أ، أوروبا، اليابان) صعودا قويا لشركات الدول الناشئة التي تسيطر على أسواق جد ديناميكية، فانتهجت الشركات الكبرى استراتيجية البحث عن مناطق جديدة للاستثمار « des nouveaux eldorados »أو اعادة شراء المؤسسات المحلية (مثل شركةUnilever (شاي ليبتون، حساء كنور...) تحقق حوالي 60بالمئة من رقم أعمالها في الدول الناشئة)، ويوضح الشكل رقم(03) صعود 14 شركة للدول الناشئة ضمن تصنيف الشركات المئة الأولى خلال الفترة(1974-2012)

الشكل 3: تطور عدد الشركات في التصنيف المئوي العالمي لأكبر الشركات المتعددة الجنسيات في الصناعات الغذائية خلال الفترة(2012-1974).

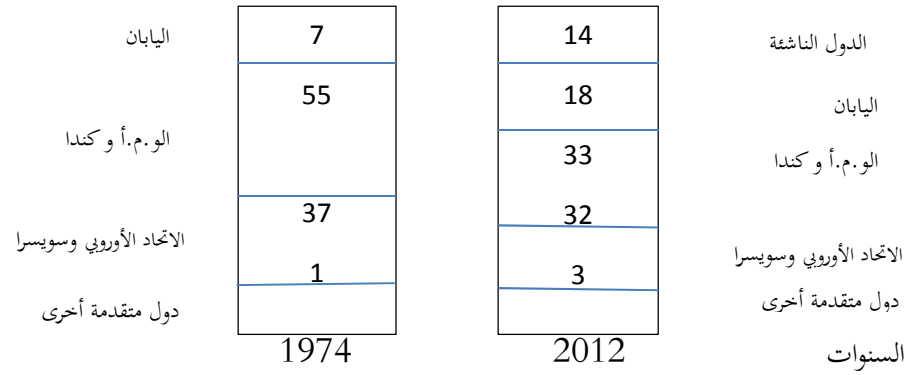

المصدر: Gabriel Hassen, op cit, p :48

4. تغير الســـلوكيات الغذائية والاتجاهات الغذائية: يعيش العالم اليوم ظاهرة "الغذاء العصـري"l'alimentation moderne التي يطلق عليها البعض بأمركة الممارســات الغذائية، أي جعل تقييس عالمي واحد للممارســات الغذائية، ترتكز على الوجبات الســريعة والخفيفة Le snacking والأكل ما بين الوجبات وتناول الأكلات الجاهزة خارج المنزل، و La Vente à Emporter أو VAE نقل الوجبات الجاهزة [18].

هذه الظاهرة التي انتشــرت في الدول المتقدمة وخاصــة في أوســاط المجتمعات التي تعيش في المناطق الحضرية، وبمفعول العولمة فقد تغلغلت حتى في أوساط مجتمعات الدول النامية خاصة منهم الشباب، عدة عوامل تغذي هذه الظاهرة، كانتشار العمران وتطور نظم الاعلام والاتصال، زيادة عدد النساء العاملات وغيرها[19]. أدى تغير الممارسات الغذائية إلى تغيير تركيبة الغذاء فأضحت (قليلة الكربوهيدرات وكثيرة الدهون)، وهذا ما يفســـر ظهور العديد من الأمراض[20]. وفي هذا الصدد تواجه الصناعات الغذائية تحديا كبيرا يتمثل في تلبية طلبات المستهلكين الذين اتجه سلوكهم للبحث عن منتجات غذائية جديدة وأنماط جديدة للاستهلاك.

ومن أهم وأحدث الاتجاهات الغذائية Les Tendances Alimentairesفي عالم الصناعات الغذائية:

-الأغذية الحيويةLe BIO : يعرف هذا الصنف الغذائي زيادة توسعية في السوق العالمي، إذ بلغت مبيعات المشـــروبات والأغذية الحيوية في ســـنة 2010 في الو.م.أ حوالي 4بالمئة من المبيعات الإجمالية، هذه المبيعات انتقلت من 1 مليار دولار في ســنة 1990إلى 26.7 مليار دولار في 2010.

نذكر أن نسبة 54بالمئة من هذه المبيعات تأتي من التوزيع الكبير، ونسبة 39بالمئة منها تأتي من بائعي التجزئة، و7 بالمئة فقط من المزارعين والتعاونيات الزراعية، في حين تمثل المساحات المخصصة لهذا النوع من الزراعة 0.5 بالمئة من الأراضي الزراعية للو.م.أ كمثال.

-المكملات الغذائيةles Alicaments : هي توليفة بين الأغذية والأدوية، ويعرف سوق المكملات الغذائية تركز قوي، ويمثل حاليا السوق العالمي للمكملات الغذائية برقم أعمال عالمي يقدر ب 21.8 مليار دولار خلال سنة 2013، وتحتل الو.م.أ الرتبة الأولى عالميا بتحقيقها نمو يقدر ب6.2بالمئة في السنة، مع تراجع محسوس للأسواق الهندية والصينية.

-أغذية الرياضيينle Sport Food : لا تختلف كثيرا الأغذية المخصصة والموجهة للرياضيين عن المكملات الغذائية، وهي تركيبات مركزة من العناصر (الفيتامينات، الاملاح المعدنية)، تعمل للمحافظة على الصحة الجيدة، نجد في الرتبة الأولى لصناعة أغذية الرياضيين بريطانيا ثم ايطاليا، ألمانيا، وفرنسا.

-أغذية الأطفالle Baby Food : ينقسم قطاع أغذية الأطفال إلى قسمين: حليب الأطفال الذي يمثل 41بالمئة من السوق، ومواد التنويع الغذائي للأطفال (مهروس الخضر والفواكه، أكلات جاهزة) والذي يمثل 59بالمئة من حصة السوق. تأتي في الرتبة الأولى في السوق العالمي الولايات المتحدة الأمريكية. [21]

-منتجات "الحلال"Hallal: منذ حوالي عشريتين يشهد سوق الحلال ازدهارا كبيرا على المستوى العالمي، فهو يحقق 632 مليار دولار في السنة، ما يمثل 17بالمئة من الصناعة الغذائية العالمية، كما يعرف اقبالا كبيرا خاصة في الدول الأوربية وكندا والو،م،أ. وفي هذا الصدد نجد الشركة المتعددة الجنسيات Nestlé التي تعتبر أكبر محرك للمنتجات حلال والمتواجدة في ماليزيا، وتسعى لتطوير السوق في ماليزيا بصفة خاصة ودول جنوب شرق آسيا بصفة عامة. كما يعرف هذا السوق توزيع كبير للمنتجات ما يكشف لنا أنه سوق جد منظم. [22]

إن التوجهات الحالية للصناعات الغذائية المذكورة أعلاه يتوقع أن تستمر في حلول سنة 2050، كما يمكن أن تزول، وهذا ما بينته الدراسة الاستشرافية التي أعدتها Agrimonde لمستقبل الأنظمة الغذائية العالمية آفاق 2050، وتوصلت الدراسة إلى وضع ثلاثة سيناريوهات وهي:

السيناريو الأول(الاتجاهي) أي استمرارية الوضع الراهن مع تعميم أكثر لنظام التصنيع الزراعي، مما يجعل شعب الانتاج طويلة حيث يتم جمع المكونات من كل أقطار العالم وهذا ما يؤدي إلى مضاعفة المبادلات الدولية، يتبعها تقلبات حادة في الأسعار العالمية، يتوقع زيادة الطلب على الغذاء مع اتساع الطبقة المتوسطة في الدول الناشئة، ويتطلب زيادة الانتاج مصادر طاقوية

كبيرة للتعبئة والتغليف والنقل لمسافات طويلة، مما يتوقع استنزاف كبير للموارد الطبيعية. تكون حوكمة هذا النظام بيد السوق مع زيادة وزن الشركات المتعددة الجنسيات وتراجع دور الدولة، ويتوقع زيادة ضغط "لوبيات"lobbies الصناعات الغذائية على اشكاليات معايير الجودة وتوفير المعلومة للمستهلك والجباية. تكمن حدود تطور هذا السيناريو في عدم الاستقرار السياسي، التغيرات في سلوكيات المستهلكين، الأزمات الصحية التي تؤثر على الانتاج الزراعي والغذائي.

السيناريو الثاني (الانقطاعي) بديل للنظام الغذائي المعولم، هذا السيناريو مبني على خيارات جديدة وهي الأنظمة الغذائية "الاقليمية"، تكون شعب الانتاج في هذه الأنظمة قصيرة فالمسافة بين منتجي المواد الأولية والمحولون الصناعيون تكون قريبة من خلال نظام الانتاج المحلي ونظام العناقيد Clusters. يتكون هيكل هذه الأنظمة من المؤسسات المصغرة TPE والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME، أما في قطاع الزراعة فيتوقع هيمنة كبيرة للمؤسسات العائلية، إن تعميم الشعب الزراعية الغذائية القصيرة على المستوى الجهوي يسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن أهم عائق يواجه النظام الغذائي الاقليمي هو ارتفاع الأسعار الغذائية ما يتطلب ابتكار قوي لتحسين الإنتاجية، ويتميز هذا النظام من الجانب البيئي بحفاظه على التنوع البيولوجي، ويتميز كذلك بحفاظه على الصحة العمومية. تكون حوكمة هذا النظام من خلال السوق الذي يعدل بين العرض والطلب بميكانيزمات المنافسة، وتكون كذلك الحوكمة من خلال منظمات الشعب كالمنظمات المهنية، ويكمن أهم تحدي يواجه هذا النظام هو تحقيق التوازن الديناميكي بين النظام اللامركزي والدولة.

السيناريو الثالث(الهجين) وهو سيناريو مختلط بين النموذج الأول والنموذج الثاني أو ما يطلق عليه بفسيفساء الأنظمة الغذائية، بالأخذ في الحسبان قصور المنتجين والمستهلكين وحدود النظام الديموقراطي، التطور الأكثر احتمالا للنظام الغذائي هو تعايش النموذجين السابقين وذلك بتعديل نموذج "التصنيع الزراعي"، مع حلول2050 يمكن أن يجمع النظام الغذائي العالمي كل من الفضاءات الجغرافية المختلفة والذهنيات والسلوكيات غير المتجانسة، وبين الهيئات العصرية المعولمة. يمكن أن يستجيب النظام البديل إلى توصيات التنمية المستدامة وتغذية الأقاليم الأقل كثافة والمراكز الحضرية، ولكن يوجد عدة عوامل تقف أمام تطوره منها نقص الوسائل المادية والبشرية والقوانين الوطنية، وعدم وجود سياسة غذائية حقيقية بجانب السوق[23].

المحور الثالث: محركات تطوير الصناعات الغذائية

1. الابتكار والتغير التكنولوجي في الصناعات الغذائية:

1.1: الابتكار والتعلّم في الصناعات الغذائية: تعد الشركات المتعددة الجنسيات المتخصصة في الصناعات الغذائية من الفاعلين الأساسيين للابتكارات الكبيرة مثل الحليب المركز، المواد المجمدة، الأسبار تامAspartamالخاص بصناعة المشروبات الغازية دون سكر، الزراعة بالكائنات المعدلة وراثياOGM وغيرها، فالمؤسسات الكبيرة الحجم هي التي تحظى بالابتكارات، وهذا لقدرتها على تحمل تكاليف وطول عملية الابتكار. حسب Fortو Alii قطاع الصناعات الغذائية لا يتطلب كثافة في البحث والتطوير، لكن يعتبر من الأنشطة الصناعية التي تتطلب الابتكار، وهذا ما يثير التناقض في هذا القطاع. حاول كل من(Nicolasو2000HY) تفسير هذا التناقض: لقد تطورت الصناعات الغذائية نتيجة تراكم المعارف التي ترجع إلى التكنولوجيات الأساسية الأولى (التي ترجع إلى القرن19م)، لكن زادت فرص الابتكار اللامتناهية نتيجة تطور نمط الاستهلاك، ظهور الموردين المتخصصين وشروط حماية الابتكارات المتغيرة، كما أن عملية التعلَم l'apprentissageفي الصناعات الغذائية ذات طبيعة غير متجانسة (هذا لعدم تجانس أنشطة الصناعات الغذائية) ما يفسر اختلاف قدرات مؤسسات القطاع، ومن هذا المنطلق توجد عدة أصناف للمؤسسات حسب سلوكياتهم تجاه الابتكار:

-المؤسسات ذات الحجم الكبير التي تنتمي إلى المجمع: تكون عملية التعلّم موجهة نحو القدرات التقنية ولذلك عادة ما تستخدم هذه المؤسسات مواردها الداخلية.

-المؤسسات المستقلة ذات الحجم الكبير: تكون عملية التعلّم موجهة نحو القدرات التقنية والتجارية التي تساهم بفعالية في شبكات الابتكار.

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لمجمع ما: تكون عملية التعلّم من خلال التحويل داخل المجمع.

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستقلة: تكون عملية التعلّم حسب علاقاتها مع الموردين، والهيئات العمومية...الخ[24].

2.1: التغير التكنولوجي في الصناعات الغذائية: التغير التكنولوجي في الصناعات الغذائية هو نتاج عملية التعلّم، وتظهر النتائج في النهاية على مستوى المنتوج من خلال استراتيجية التنويع التي تتميز باستثمارات البحث والإعلان. منذ السبعينيات ساهم التغير التكنولوجي للصناعات الغذائية بتطبيق عدة ابتكارات سواء في عمليات الإنتاج أو في المنتجات أو في أساليب تنظيم الإنتاج والتوزيع، وهذا ما سمح للصناعات الغذائية الانتقال من التحويل البسيط للمواد

الزراعية إلى صناعة المنتجات الغذائية. تطورت الأنظمة التكنولوجية للصناعات الغذائية من خلال مرورها بأربع تغيرات كبرى وهي:

-ادخال المؤسسات لأول مرة خدمات البحث والتطوير، خاصة الشركات الكبرى للصناعة الغذائية (Freeman1974، Chesnais1979).

-تطوير أشكال جديدة للتنظيم في الشركات الكبرى مثل Unilever التي كانت نموذجا يحتذى به في الشركات الغذائية المتعددة الجنسيات (Chandler1990).

-نقل التكنولوجيا بين الدول بنفس القدر لتحصل كل دولة على نفس الكيمياء والميكانيك والنقل.

-ظهور صناعة التوزيع الكبير وبداية الخدمة الذاتية self-service، ثم وحدات البيع في مساحات كبيرة les grandes surfaces سمح بظهور مؤسسات لها قدرات استيعاب التكنولوجيا الجديدة وقوة التفاوض على استخدام ابتكارات الصناعات الغذائية[25].

2. كفاءة اللوجستيك في الصناعات الغذائية: اللوجستيك هو التسيير الجيد للتدفقات المادية وتدفقات المعلومات لمؤسسة ما بهدف اشباع الزبون: أي تسليمه أحسن المنتجات في المكان المناسب وفي الوقت المناسب وبالسعر الملائم، ويمكن تجزئة اللوجستيك في الصناعات الغذائية إلى مستويات حسب حلقات السلسلة الغذائية وهي:

-اللوجستيك على مستوى المنبع: هو مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى ضمان حصول المؤسسة على المواد الأولية، والسلع نصف المصنعة، والتجهيزات في الآجال المناسبة وبأقل التكاليف، أي سياسة التموين وتشمل: تسيير التموين، آجال التسليم، تسيير النقل على مستوى المنبع، تسيير شبكة الموردين، تسيير تدفقات المخزون، تنظيم العقود مع الموردين.

-اللوجستيك الداخلي أي على مستوى الانتاج: هو مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى ضمان حصول وحدات الإنتاج أو وحدات التركيب على كميات المواد الأولية أو المواد في طور الإنتاج أو السلع النهائية بالنوعية المطلوبة وفي الآجال المناسبة وبأقل التكاليف، أي سياسة التموين على مستوى الإنتاج وتشمل: تسيير مخزون الإنتاج، تسيير طلبيات الموردين، تسيير حالات الزيادات المفاجئة في الاستهلاك، تحديد جودة المنتوج (السلع والخدمات)، تسيير آجال التسليم.

-اللوجستيك على مستوى المصب: هو مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى ضمان إيصال المنتجات النهائية بالكمية والنوعية المطلوبة للمستهلك النهائي أو للزبون في الآجال المناسبة وبأقل

التكاليف، أي سياسة التوزيع وتشمل: تسيير مخزون المنتوجات النهائية، تسيير آجال التسليم، تسيير النقل على مستوى المصب، وينقسم اللوجستيك على مستوى المصب إلى:

الاستيداع: ويمثل مركز هام في المؤسسة ويهتم بدراسة مسارات المنتجات، عمليات التسليم، عمليات التفريغ، الرقابة على الجودة والنوعية، التغليف المخصص للنقل.

تحسين نظام التوزيع: بوضع شبكات التوزيع وهناك نوعان(شبكات بمستودع واحد، وشبكات بعدة مستودعات ويعاب على هذه الأخيرة على أنها معقدة وتتطلب مصاريف النقل ونظم المعلومات) [26].ولتحقيق كفاءة اللوجستيك في الصناعات الغذائية على طول حلقات سلسة اللوجستيك، يجب القيام بما يلي:

-إقامة دورات ومحاضرات وورشات للقاء كل الفاعلين في اللوجستيك (متخذي القرار، الخبراء أو أصحاب الحلول لمشاكل الصناعات الغذائية، مزودو الخدمات، الموردون، الموزعون، الصناعيون)، وتسمح هذه اللقاءات بتبادل المعلومات، حصر المشكل (عدة مشاكل تواجه سلسلة اللوجستيك كتكاليف النقل، وسائل الشحن، سلسلة التبريد، أخطاء التسليم، الطبيعة الموسمية للمنتجات الغذائية وسرعة تلفها، تغير متطلبات المستهلكين وغيرها) وإيجاد الحلول كمعالجة النقل على مستوى المنبع من المستودع إلى الموزع، أو معالجة النقل على مستوى المصب.

-إقامة مشاركة mutualisation لوجستية للوصول إلى تحقيق هدف "أفضل سلسلة التوريد"، فتناسق وتشارك الفاعلين يسمح للمشاركة بتوليفة مثلى للتدفقات بين الفاعلين وتحليل كل حلقات سلسلة اللوجستيك ونمذجة المشاكل ثم تقييم المشاركة واقتراح سيناريوهات مستقبلية. ففي النهاية كفاءة اللوجستيك في الصناعات الغذائية وتتبع التدفقات دون أخطاء تسمح بتأمين جودة وسلامة المنتجات الغذائية للمستهلكين[27].

3. تسيير التموين بالمواد الأولية: إن هدف التموين في الصناعات الغذائية هو تزويد المؤسسات بالمواد الأولية الضرورية لنشاطها التحويلي، ولقد انصب تركيزنا على التموين بالمواد الأولية الزراعية لأن أغلب شعب الصناعات الغذائية تعتمد أساسا على مخرجات الزراعة.

تعد الزراعة الممون الرئيسي للصناعات الغذائية، فأغلب أنشطة الصناعات الغذائية تعتمد على الزراعة، فمنها الصناعات التي تعتمد بشكل كبير وبصفة مباشرة وهذا حتى المراحل النهائية للمنتوج مثل (شعبة الدواجن، الحليب، تصبير الخضر...)، ومنها من يعتمد على الزراعة في المرحلة الأولى من الإنتاج وبشكل محدود في مرحلة انتاج السلع الوسيطة مثل(المطاحن، النشاء...)، إن هدف تسيير التموين لأي مؤسسة من مؤسسات الصناعات الغذائية هو توفير المواد الأولية اللازمة

لعملية التحويل في الوقت المناسب وبالسعر الملائم(بالحجم والكمية)، تواجه أنشطة الصناعات الغذائية وعلاقاتها بالزراعة مجموعة من القيود التي تتعلق بالتموين[28].

1.3: قيود تسيير التموين: تختلف قيود تسيير التموين من منتوج إلى آخر، كما أن تكلفة التموين لا تتحدد عادة بسعر شراء كمية المواد الأولية، وانما بتقلبات الأسعار مع الوقت والتي تؤثر في سعر المنتوج النهائي. تحمل كل صفقة في التموين عوامل تتعلق بمحيطها، وفي حالة سوء التسيير هذا يؤدي بالمؤسسة إلى تحمل تكاليف إضافية. وفيما يلي سنفسر مصادر التكاليف الإضافية من خلال خصائص المنتجات الزراعية المحولة:

-عادة ما يتم ربط تاريخ الحصول على المنتجات الزراعية المحولة بموعد الحصاد دون الأخذ بعين الاعتبار الدورات البيولوجية للمنتجات.

-يتم تحديد تاريخ الحصول على المنتجات الزراعية المحولة دون الأخذ بعين الاعتبار حالات التلف، فعلى الصناعي تنظيم التموين قبل الحصاد (خاصة في صناعة تصبير الخضر والفواكه، تحويل الشمندر إلى سكر...).

-اختلاف تحديد أساليب الدفع بسبب عدم تجانس المواد الأولية الزراعية.

-مصدر أخر للتكاليف الإضافية هو تشتت مواقع التموين، فإذا كانت المادة الأولية مخزنة، مدة التخزين تسمح لبعض التجمعات من تحقيق طلبيات المستخدمين.

-قيود تفرضها السياسة الزراعية من خلال بعض إجراءات السلطات الحكومية في تكوين الأسعار، وهذا يتوقف على درجة انفتاح الدول على العالم الخارجي (الأسعار العالمية، الأساليب الحمائية).

2.3: منظمات التموين: يوجد ثلاث منظمات للتموين وهي كما يلي:

-السوق: يعتبر السوق في النظام الليبرالي المكان الذي تكون فيه الصفقات غير معلومة والمشترين كذلك، وتتحدد الشفافية بتواجد سوق (أو أكثر) مرجعي الذي عن طريقه تتم مجموعة من المشتريات والمبيعات التي تحدد الأسعار، هذه الأخيرة تعكس الاتجاهات العامة للعرض والطلب الكلي، وكذلك الصفقات الفردية. أما في نظام التدخل الحكومي، فعلى الإدارة احترام آلية السوق مع التدخل في حالة وقوع أزمة أو تضرر مجموعة من المتعاملين، كما يحق لها التواجد في السوق بوضع إطار صارم للتفاوض على أسعار المواد الأولية بضمان تنظيم التدفقات من خلال التدخلات الدائمة.

-العقود: تعد العقود شكل من أشكال الصفقات وهي تأخذ شكلين التعهدات الثانوية والتعهدات التشاركية، في الشكل الأول يبحث الصناعي أن يضمن جزء أو كل التموينات بالمرور

بعقود فردية مع المزارعين أو المربين، وفي الشكل الثاني العلاقات التعاقدية تكون منظمة من خلال تجمعات للمنتجين والاتحادات الصناعية وما بين المهن Les interprofessions، كل هذه التجمعات تهتم بنفس المادة الأولية، ولذلك تسمح هذه التجمعات بإدارة الأسعار وشروط التنازل والشراء.

-الاندماج الرأسي: هو انشاء مجمع صناعي غذائي مندمج، ينتج ويحول المادة الأولية الزراعية، حيث تستبدل تكاليف الصفقة بتكاليف التنظيم، تكاليف الشراء تستبدل بتكاليف التحويل القانوني الداخلي للملكية، ويتم على مستوى المجمع تعويض المزارعين المستقلين بالأجراء[29].

4. نجاعة سياسات الصناعة الغذائية: إن أفضل سياسة لتطوير الصناعات الغذائية هي الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات أي صناعة غذائية وهي: المواد الأولية، التقنية، اليد العاملة، الاستثمار، السوق[30].

1.4: المواد الأولية للصناعات الغذائية: من متطلبات قيام الصناعة الغذائية هو ضمان استمرارية امدادها وتموينها بالمواد الأولية، أي أن الإنتاج الزراعي الموجه للتحويل يكون متاحا على المدى الطويل. لإتاحة الإنتاج الزراعي للصناعات الغذائية يستوجب تطوير الزراعة من خلال تطوير أنشطة الامدادات الزراعية (عتاد فلاحي، أسمدة، بذور، غذاء الحيوانات...) هذه الأخيرة يتسم تطويرها بالصعب نوعا ما لما تواجهه من مشاكل تكنولوجية، البنية التحتية، التمويل والمنافسة الخارجية.

2.4: تقنية الصناعات الغذائية: يتوقف تطوير صناعة غذائية ما على ما تملكه الدولة من مؤهلات تقنية وتكنولوجية، وامتلاكها مهارة استعمال تلك التكنولوجيا، لذلك يجب أن يكون البحث المعتمد مستمر حتى مرحلة التطبيق. ان إعطاء الضوء الأخضر من الحكومة أو المؤسسة لإطلاق أسلوب تصنيع ما في الصناعات الغذائية يكون بعد الأخذ في الحسبان المدة التي يستغرقها الابتكار التي تمر بالبحث الأساسي ثم الاكتشاف التكنولوجي ثم التطوير، وفي النهاية التصنيع على المستوى العالمي، يستلزم مرور سنوات للحصول على التقدم التقني، ثم دراسة إلى أي مدى يمكنها ضمان وتأمين صانعي التجهيزات والقائمين على الصيانة والتصليح.

3.4: اليد العاملة: عامل آخر يساهم في تطوير الصناعات الغذائية وهو الموارد البشرية المحلية خاصة مع تأهيل اليد العاملة والكوادر المناسبة لاستعمال التكنولوجيات الموجهة لقطاع ما، وزيادة مهارة المتخصصين وتعليم المهندسين وتوجيه الباحثين من أجل الاستغلال الأمثل للقطاع.

4.4: الاستثمار: تتطلب الصناعة الغذائية لتحقيق مستوى من الكفاءة والعصرنة إلى رؤوس الأموال وإن المستوى الاقتصادي والتكنولوجي لأي دولة هو الذي يسمح بالتوزيع الأمثل لرؤوس الأموال بهدف تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما يحدد أهمية الاستثمارات المتاحة للصناعات الغذائية بالإضافة إلى نسبة المردودية التي تحققها الصناعات الغذائية، وفي حالة نقص رؤوس الأموال يمكن اتباع سياسة تصدير المنتجات الزراعية الخام التي تؤدي إلى خلق القيمة المضافة. أو توفير المناخ لجذب الشركات المتعددة الجنسيات مع مراعاة انعكاساتها على السيادة الوطنية[31].

5.4: البحث عن الأسواق الداخلية والخارجية:

-التحكيم الأولي يكون على المستوى الداخلي وذلك يكون برفع الحصة من الغذاء المحلي للمستهلكين وتوجيهه للتحويل، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستهلاك المباشر من الزراعة، بعد تخطي هذه المسألة تأتي مسألة ما هي المواد المحولة التي تستجيب لعادات السوق المحلي مع الحفاظ على مستوى القيمة الغذائية والسلامة الصحية؟

-إيجاد مكانة في السوق الخارجي في ظل المنافسة الدولية: مع قياس الفرص والمخاطر، حيث أن الدول المتقدمة المتواجدة في السوق لا تسهل الولوج إلى السوق مع تطبيقها لأشكال حمائية معلنة أو خفية تؤثر على المبادلات الغذائية تحت غطاء التنظيمات التقنية أو الصحية. توفر البنية التجارية ضرورة حتمية لمصب الصناعات الغذائية وهي الحلقة الأكثر صعوبة للتطوير، إن تمويل الصادرات يعد كذلك عبئا كبيرا، فقط الشركات القوية التي تستطيع مقاومته، وعلى المنظمات الرسمية أو شبه الحكومية أن تضع ذلك في الحسبان.

وفي الأخير ننوه للدور الذي تلعبه السلطات الحكومية من خلال تدخلها في رقابة التركز والمنافسة كفرض ضريبة على بعض أسعار المواد الزراعية والغذائية، فرض قانون ضد الاحتكار، انشاء دواوين التخزين...، والتدخل لحماية البيئة وجعل الصناعات الغذائية أكثر ملائمة للبيئة: كإضافة تكاليف حماية البيئة لتكاليف الإنتاج في الصناعات الغذائية، وكذلك رقابة جودة المنتجات: كسن قوانين على مستوى انتاج وتوزيع المواد الغذائية(ضبط المضافات الغذائية)في اطار حماية المستهلك[32].

خاتمة:

من خلال ما سبق تعد الصناعات الغذائية من الأنظمة الفرعية للنظام الغذائي، وهي العصب الحيوي للنظام الغذائي المعاصر، ويتضح ذلك من خلال النسب العالية التي تحققها

الصـــناعات الغذائية من حيث رقم الأعمال، عدد العمال، قيمة الإنتاج الســـنوي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

يغلب على التوجهات الحالية للصناعات الغذائية الطابع العالمي على مستوى الإنتاج والتوزيع وأنماط الاســتهلاك، فبالفعل الصــناعات الغذائية مســتها ظاهرة العولمة، ويرتكز تدويل الصــناعات الغذائية على عولمة الأنظمة الغذائية التي تنتمي إليها، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

لتطوير الصناعات الغذائية يجب التركيز على كل حلقات سلسلة هذه الأخيرة، فالصناعات الغذائية هي عبارة عن سلسـلة من الأنشـطة التي ينتقل عبرها المنتوج، فإشـراك كل فاعلين حلقات سلسلة الصناعات الغذائية في التطوير، يكون أحسن من تطوير كل نشاط على حدى، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

ظهرت الصناعات الغذائية منذ القدم، لكن يرجع ظهورها بوضعها الحالي المعاصر إلى أواخر القرن التاسـع عشـر، بداية التكنولوجيات الأسـاسـية الأولى للصـناعات الغذائية، ومع بداية القرن العشـرين ظهرت الشـركات الغذائية الكبرى التي أصـبحت متعددة الجنسـيات، عدة عوامل غذت الطلب على منتجات الصـــناعات الغذائية، فانتقلت هذه الأخيرة من التحويل البســـيط للمواد الزراعية إلى صـــناعة المنتجات الغذائية، بالرغم من طبيعة المنتجات المعقدة، تعتبر الصـــناعات الغذائية مزيج من الأنشـــطة غير المتجانســـة، ولكن كلها تلتقي في نقطة الاســـتهلاك الغذائي. شـــهدت الصـــناعات الغذائية تغيرات وتحولات مســـت كل حلقاتها من المنبع إلى المصـــب والتي سنوجزها من خلال التوجهات الحالية للصناعات الغذائية:

- تتميز الصـناعات الغذائية على المسـتوى العالمي بالتركز والعولمة، ويسـيطر عليها عدد قليل من كبار الشركات المتعددة الجنسيات، أما على المستوى الإقليمي والمحلي يوجد العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة وفي الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية وخدمات الاطعام.
- صـــعود قوي لظاهرة التوزيع الكبير الذي تســـيطر عليه أكبر الشـــركات العالمية الأمريكية والأوربية، والتي غيرت من العلاقات بين الموزعين والصـــناعيين، وأثرت على الشـــعب الإنتاجية بقوتها الشرائية.
- انتهجت غالبية الشـــركات الكبرى للصـــناعات الغذائية اســـتراتيجية البحث عن مناطق جديدة للاسـتثمار أو إعادة شـراء المؤسـسـات المحلية، لمواجهة الصـعود القوي لشـركات الدول الناشئة التي تسيطر على أسواق جد ديناميكية.

- أهم الفاعلين الأساسيين في عملية تدويل الصناعات الغذائية هم الشركات المتعددة الجنسيات واستراتيجياتها، فهي إما تكون لها القدرة على الاستباق (في الأحسن)، أو التكيف (في الأسوأ) مع التغيرات والتطورات الصناعية وشروط العمل في القطاعات الانتاجية التي تزاول فيها وظيفتها.
- تغيرت السلوكيات الغذائية للمستهلكين نتيجة عدة عوامل أهمها انتشار العمران وتطور نظم الاعلام والاتصال، وزيادة عدد النساء العاملات، إذ يعيش العالم اليوم ظاهرة "الغذاء العصري" التي يطلق عليها البعض بأمركة الممارسات الغذائية أي جعل تقييس عالمي واحد للممارسات الغذائية، ترتكز على الوجبات السريعة والأكل ما بين الوجبات وتناول الأكلات الجاهزة خارج المنزل، هذه الظاهرة التي انتشرت في الدول المتقدمة وخاصة في أوساط المجتمعات التي تعيش في المناطق الحضرية، وبمفعول العولمة فقد تغلغلت حتى في أوساط مجتمعات الدول النامية خاصة منهم الشباب. وتسعى الصناعات الغذائية دوما لتلبية الأنماط الجديدة للاستهلاك وهذا ما يتطلب غالبا نفقات كبيرة في البحث والتطوير (مسألة بقاء).

ومن أبرز محركات تطوير الصناعات الغذائية لمواكبة جملة التوجهات الحالية

- الاعتماد على الابتكار والتغير التكنولوجي، أي الادخال الناجح لمنتوج جديد على مستوى السوق، أو ادخال تقنية جديدة للإنتاج أو صيغة جديدة للمؤسسة، ولتحقيق ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة عدم تجانس أنشطة الصناعات الغذائية، إذ تختلف سلوكيات كل مؤسسة تجاه الابتكار حسب قدراتها وحجمها.
- كفاءة اللوجستيك في الصناعات الغذائية أي التسيير الجيد للتدفقات المادية وتدفقات المعلومات، ويكون ذلك بتشارك جميع الفاعلين على مستويات المنبع والإنتاج والمصب، وتحليل كل حلقات سلسلة اللوجستيك لحصر مشاكل تسيير التدفقات وحذفها.
- تختلف قيود تسيير التموين بالمواد الأولية الزراعية وتكلفة التموين من منتوج إلى آخر، لذلك فالتسيير الجيد للتموين يكون بدراسة طبيعة المنتجات الموجهة للتحويل، ومصادر التكاليف الإضافية، ويكون تنظيم التموين بالسوق والعقود والاندماج الرأسي.
- أفضل سياسة لتطوير الصناعات الغذائية هي الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات أي صناعة غذائية وهي: المواد الأولية، التقنية، اليد العاملة، الاستثمار، السوق. دون أن ننسى الدور الذي تلعبه السلطات الحكومية من خلال تدخلها في رقابة التركز والمنافسة كفرض ضريبة على بعض أسعار المواد الزراعية والغذائية،

فرض قانون ضد الاحتكار، انشاء دواوين التخزين، رقابة الجودة وجعل الصناعات الغذائية أكثر ملائمة للبيئة.

المراجع

[1] Jean-Louis Rastoin, **une brève histoire économique de l'industrie alimentaire**, revue économie rurale, n° 255,256, jan-avril2000, p : 61

[2] François Nicolas, Michel HY, **apprentissage technologique et innovation en Agro-alimentaire**, revue Economie rurale, n° 257, mai/juin2000, p : 30

[3] Jean-Marie Bouquery, Jean-Louis Rastoin, **les Industries agroalimentaire en France**, la documentation française, paris 2015, p: 11

[4] François Nicolas, Michel HY, op cit, p p : 31-32

[5] P. Combris et Marc Nefussi, **le concept d'agroalimentaire intérêts et limites**, revue économie rurale n°160, 1984, p : 23

[6] Jean-Marie Bouquery , Jean-Louis Rastoin ,op cit, p :16

[7] Jean-François Audroing, **les Industries Agro-Alimentaires**, Economica, Paris, 1995, p: 5

[8] Jean Vandewattyne et all, **l'industrie Agro-Alimentaire**, courrier hebdomadaire du CRISP, n°1113-1114, 8/1986, p :3

[9] Pierre Roux**, économie agricole**, volume 2, Lavoisier, paris 1987, p : 201

[10] Jean-Louis Rastoin, Gérard Ghersi**, le système alimentaire mondial**,concepts et méthodes analyses et dynamiques, Quae, Versailles, France 2010, p : 7

[11] Jean louis Rastoin, **dynamique du système alimentaire**, working paper, Sup-Agro Montpellier, 2009, p : 2

[12] Abdelhamid Bencharif et Jean louis Rastoin , **concepts et méthodes de l'analyse de filières agroalimentaires : application par la CGV au cas des blés en Algérie**, working paper, MOISA Montpellier, n°7/2007,p p : 2-3

[13] Pierre Jackets et Jean Hervé Lorenzi, **les nouveaux équilibres agroalimentaires mondiaux**, éditions Descartes, France, janvier 2011, p : 56

[14] Ibid. , p : 57

[15]Roland Pérez**, l'internationalisation des industries agroalimentaires**, revue comptes rendus de l'académie d'agriculture de France, volume 81, n°7, 1995, p : 20

[16] Abdelhamid Bencharif, **Stratégies d'internationalisation et restructurations des firmes multinationales agroalimentaires**, INESG Alger, juin 1997, p p :3-6

[17] Gabriel Hassen, **industries agroalimentaires, la montée des émergeants,** revue Alternatives internationale, Hors-série n° 15, mai 2014, p : 46

[18] **Nouvelles tendances alimentaires**, revue Agro ligne, n° 75, juin-juillet 2010, p : 5

[19] Kamel Chikhi et Martine Padilla**, l'alimentation en Algérie : quelles formes de modernité ?**, New Medit, n°3, 2014, p : 52

[20] Gérard Pascal et Xavier Leverve, **Comment faire cohabiter les différents modèles alimentaires mondiaux**, Séminaire systèmes alimentaires mondiaux, quels enjeux pour le 21ème siècle ?, 2010, p :2

[21] **Les nouveaux créneaux des IAA**, revue Agro ligne, n°91, sep/oct. 2014, p p : 6-8

[22] Florance Bergeaud-Blackler**, « islamiser l'alimentation» marchés Halal et dynamiques normatives**, revue Genèses, n°89, 4/2012, p : 6

[23] Jean-Marie Bouquery, Jean-Louis Rastoin, op cit, p p : 220-225

[24] Nabil Khouri, **déterminants de l'innovation dans les PME Agroalimentaires**, les cahiers du CREAD, n°94, 2010, p : 150

[25] François Nicolas, Michel HY, op cit, p p : 27-28

[26] Mehdi Abdelkader et all, **la logistique des produits alimentaires**, étude de cas d'un grand groupe distributeur, DESS Qualimapa, Lille France, 2003/2004, p : 60

[27] Sabine Carantino, **Logistique agroalimentaire à la recherche de nouveaux repères**, Revue LOGISTIAA stratégie logistique, hors-série, n°09, juin 2016, p : 5

[28] Anne-laure Saives, Annie Lambert, **territorialisation et organisation des IAA : l'exemple du processus d'approvisionnement**, revue économie rurale, n°264-265, 2001, p : 107

[29] Jean-François Audroing, op cit, p p : 14-16

[30] R. Forestier**, un impératif pour le développement : une politique agroalimentaire nuancée**, options méditerranéennes, n°29, CIHEAM, 1975, p : 51

[31] Louis Malassis, Gérard Ghersi**, initiation à l'économie agroalimentaire**, HATIER AUPELF, Paris 1992, p : 287

[32] R. Forestier, op cit, p : 55